الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التوجه نحو المرجعية الدولية للمحاسبة IAS/ IFRS

Disclosure in accordance with the financial accounting system in light of the trend towards IAS / IFRS

د.بن حركو غنية *	أ.عواق مريم	أ.بن صفي الدين عبدالله
جامعة قسنطينة2-الجزائر	جامعة الجزائر3 – الجزائر	جامعة قسنطينة2-الجزائر
raniabenharkou@yahoo.fr	aouag.meriem@yahoo.fr	abdallahbens@gmail.com

Published: 30/06/2017 | Accepted: 03/06/2017 | Received: 19/03/2017

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، حيث اعتمدنا على المنهج المقارن لتوضيح نقاط التوافق بينهما فيما يخص معايير الإفصاح المحاسبي، وخلصت الدراسة إلى: أن النظام المحاسبي المالي حقق متطلبات الإفصاح الدولي، إلا أن عدم مسايرته للتغيرات والتعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية وذلك منذ اقتراحه كمشروع في سنة 2004 لا يخدم عملية الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي ،النظام المحاسبي المالي ،المعايير المحاسبية الدولية.

تصنيف M10:JEL .

Abstract:

The objective of this article is to clarify the extent to which the accounting system has been implemented in accordance with international accounting and financial reporting standards. We have adopted the comparative approach to clarify the points of agreement between them in terms of accounting disclosure standards. However, its inconsistency with changes and amendments in international accounting standards since its proposal as a project in 2004 does not serve the disclosure process

* المؤلف المرسل: **د.بن حركو غنية، الإيميل : raniabenharkou@yahoo.fr**

key words : Accounting disclosure, Financial accounting system Internatonal accounting standards

JEL Calssification Codes: M10

1. مقدمة:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال ما يوفره من معلومات لمستخدمي البيانات المحاسبية وتأثيره البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة في المجتمع، لذلك اهتمت الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال تبني معايير محاسبية دولية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير والبيانات المالية.

وفي إطار متطلبات عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، فرض على الجزائر تغيرات وتعديلات على عدة أصعدة، حيث كان لا بد على المحاسبية التي تسعى إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات من التطور نحو تجسيد التوجهات الاقتصادية الجديدة، ، لذا تم إصلاح التنظيم المحاسبي الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي مستوحى من معايير المحاسبية الدولية في سنة 2010، والذي أتى بقواعد وسياسات محاسبية جديدة تؤدى إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المعروضة عن الحقائق والعلاقات الأساسية المتعلقة بالكيان.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح الدولي بمقارنة ما جاء به مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل حقق النظام المحاسبي المالي متطلبات الإفصاح الدولي في ظل التغييرات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية؟

كإجابة أولية للإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالي:

حقق النظام المحاسبي المالي متطلبات الإفصاح الدولي في ظل التغييرات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية.

ترتبط أهمية هذه الدراسة بأهمية تقييم واقع الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الذي يشكل الوجه الجديد للتنظيم المحاسبي في الجزائر، حيث جاء لتقريب الممارسة المحاسبية الوطنية مع الممارسة الدولية بهدف تسهيل قراءة وفهم القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

للوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية اتبعنا المنهج الوصفي عند توضيح الجانب النظري للإفصاح المحاسبي والمنهج المقارن عند توضيح مختلف نقاط

التلاقي والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجعية الدولية فيما يخص المعايير الخاصة بالإفصاح المحاسبي.

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع نذكر منها:

- **دراسة زغدار والسفير**: (زغدار أحمد وسفير محمد،، 2009، صفحة 83) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وقد خلصت إلى خيار الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي متوافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة لتكييفه خاصة في الجانب المهني، الجبائي والتشريعي.
- **دراسة أحمد قايد وسعيدي**: (أحمد قايد نور الدين و سعيدي عبد الحليم،، 2015، صفحة 197)هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع العمل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال دراسة استكشافية ل ثمانية وثلاثون مؤسسة حول مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وقد خلصت إلى أن أكثر من 80% من المؤسسات المشمولة بالدراسة متفقة على إعداد قوائم مالية والإفصاح عن السياسات المحاسبية المطلوبة وفق SCF.

تم تقسيم العمل إلى ثلاثة محاور نعالج في المحور الأول الإفصاح المحاسبي وفي المحور الثاني نتطرق إلى النظام المحاسبي المالي الدوافع والأهمية، أما المحور الثالث معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح ضمن النظام المحاسبي المالي.

2. الإطار النظري لمفهوم الإفصاح المحاسبي:

يختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد وواضح للإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمفهوم الإفصاح المحاسبي مفهوم متغير يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لآخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى. وفيما يأتي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح وأنواعه ومحدداته وطرقه.

1.2.تعريف الإفصاح المحاسبي:

يهدف التعريف أساسا إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم.

ولقد عرف الإفصاح المحاسبي بشكل عام بأنه:" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها" أو استخدامه المحاسبي". "فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها." (رولا كاس لايقة،، صفحة 108)

وعرف الإفصاح كما يلي: "إظهار كل المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل." (معتز برهان جميل العكر، صفحة 25)

الإفصاح المحاسبي "هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة." (خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، 2011، صفحة 3)

وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي أنه:" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية." (صديقي مسعود، صديقي فؤاد، 2013، صفحة 3)

توجد بعض التعريفات الخاصة بالإفصاح المناسب التي صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهو: "الإفصاح المحاسبي المناسب وهو أن تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة."

"الإفصاح المحاسبي المناسب وهو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل." (وليد ناجي الجيالي، 2007، صفحة 370)

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه:" مجموع المعلومات الواجب إظهارها بدقة ووضوح في القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأساسية والمكملة والتي تمكن الأطراف المعنية بها من اتخاذ القرارات المناسبة."

2.2.خصائص الإفصاح المحاسبي:

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي: (صديقي مسعود، صديقي فؤاد، 2013، صفحة 4)

- يمثل الإفصاح تقديما لبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما يكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية.
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات.
- تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس.
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

3.2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي: (رولا كاس لايقة،، صفحة 111)

1.3.2.الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حاليا.

2.3.2.الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

3.3.2.الإفصاح الكافي: يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات.

4.3.2.الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة المنشأة.

5.3.2.الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

6.3.2.الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

4.2. طرق الإفصاح المحاسبي ومحدداته:

يتطلب الإفصاح المحاسبي أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها، ومن هنا يجب على أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

1.4.2. طرق الإفصاح.

قبل أن نتطرق إلى محددات الإفصاح المحاسبي سوف نتناول الجدول التالي الذي نبين فيه طرق الإفصاح ومتطلباته

جدول 1: طرق الافصاح ومتطلباته

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية و هي: -قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. و كذلك قوائم إضافية و هي: - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة. - التزامات محتلمة. - أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغير في السياسات المحاسبية.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
تقرير مراجع الحسابات	أهم ما ستضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم	- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.

الخارجي	المالية. - نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	
الإيضاحات	توضح ما يلي: - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول، الاهتلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
تقرير الإدارة	- معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي و المستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.
هيئة الأوراق المالية	- الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. - المعايير المحاسبية.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

	- معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	

المصدر:ناصر دادي عدون، معراج هواري(بدون سنة)، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها.

2.4.2.محددات الإفصاح المحاسبي:

يتأثر الإفصاح عن المعلومات الأساسية بمحددات أساسية وهي:

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. حيث أن تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية سيساعد في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل أو صورة الغرض.
- **أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بمعيار أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، لذلك لابد قبل تحديد هل توافر معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

- **طبيعة ونوع المعلومات التي المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، يتمثل الركن الثالث في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح حاليا عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية، حيث أن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، ومن هذه الافتراضات مثلا: اعتماد مفهوم الصفقة السوقية معيارا لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول.
- **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. وعموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.
- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين وإلا ستفقده هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها.

3. النظام المحاسبي المالي:

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق، ولا يلبي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وأن المخطط المحاسبي الوطني ومنذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي

المتعلق بالقرض الإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية ...) (عاشور كتوش، 2009)

1.3.التعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية):

عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 على أنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته. ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية، 2007)، حيث يتكون الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من: (الجريدة الرسمية، 2007، صفحة 7)

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية؛
- يحدد مجال التطبيق؛
- المبادئ والفرضيات المحاسبية؛
- تعريف الأصول والخصوم، المنتجات والأعباء؛
- كما يحدد طرق التنظيم والتسيير المحاسبي.

قد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليه، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة: (الجريدة الرسمية، 2007)

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- التعاونيات
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة،
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2.3. المبادئ والفروض المحاسبية:

يحتوي الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على فرضيات ومبادئ محاسبية أساسية (Rabeh tafighoult, 2015, p. 8) إن معرفة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها الكشوف المالية مهمة جدا، فهي تسهل علينا قراءتها وكذلك كيفية إعدادها، يمكن إيجازها كما يلي: (بن حركو غنية، 2015، صفحة 23)

1.2.3.الفرضيات الضمنية لتحضير الكشوف المالية:

- محاسبة التعهد (الالتزام) نصت عليها المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- استمرارية الاستغلال (النشاط) نصت عليها المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156؛

2.2.3. المبادئ المحاسبية:

- مبدأ القيد المزدوج نصت عليه المادة 16 من القانون 07-11؛
- الدورة المحاسبية نصت عليه المادة 38 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- إستقلالية الدورات نصت عليه المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- قاعدة وحدة الإقتصادية نصت عليه المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- مبدأ الوحدة النقدية نصت عليه المادة 12 و13 من 07-11 والمادة 10من 08-156؛
- مبدأ الأهمية النسبية نصت عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية نصت عليه المادة 05 من المرسوم التنفيذي 08-156، غير أن النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح إستثناء لهذا المبدأ في حالتين (تغيير مفروض في إطار نص قانوني، عندما تهدف إلى تحسين عرض الكشوف المالية) وفق المادة 39 من 07-11؛
- مبدأ الحيطة والحذر نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الإفتتاحية نصت عليه المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08-156؛

- مبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني نصت عليه المادة 08 القانون 11-07؛
- مبدأ عدم المقاصة نصت عليه المادة 15 القانون 07-11؛
- التكلفة التاريخية نصت عليه المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156؛
- مبدأ الصورة الصادقة نصت عليه المادة 03 من القانون 07-11.

3.2.3.الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

_تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح نصت عليه المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156.

3.3.أهمية النظام المحاسبي المالي :

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في كونه يستجيب لمختلف احتياجات مستخدمي المعلومة المالية، كما أنه يشكل خطوة هامة وجريئة خطتها الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ضمن ما يسمى بالتوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى: (فتيحة بكطاش،، 2012، الصفحات 158-160)

- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- توحيد لغة القوائم المالية وتسهيل قراءاتها؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن ترجمة أو تحويل القوائم المالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي للشركة الأم العاملة في الجزائر مما يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؛
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها في التقييم وكذلك إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب والاختلاس؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ويساعد في اختيار أفضل البدائل الاستثمارية؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا، مما يدعم الشفافية للحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- يسمح مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع، سواء داخل أو خارجه الوطن أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يسمح بتوفير معلومة تعكس الواقع من خلال اعتماده على مبدأ القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة الاقتصادي؛
- ساعد في الفصل بين المحاسبة والقانون الجبائي بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.

4.معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح ضمن النظام المحاسبي المالي:

تعتبر عملية الإفصاح المحاسبي وفق لما جاء به النظام المحاسبي المالي خطوة نوعية في مجال إعداد القوائم المالية من جهة وتطوير الفكر المحاسبي في الجزائر من جهة ثانية، وبالمقابل يضع المؤسسات الوطنية أمام ثقافة محاسبية مغايرة لما اعتادت عليه وواقعا جديدا عليها التكيف معه. (فتيحة صافو، 2016، صفحة 164)

قبل التطرق إلى هذه المعايير يجب إشارة إلى أن الجزائر قامت بتبني نظام محاسبي مالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2009 بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية، وكما هو معلوم في الأوساط المحاسبية الجزائرية أن مسودة النظام المحاسبي المالي تم إعدادها في سنة 2004 ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات الرئيسية التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية في تلك السنة، وبالتالي يعتبر النظام المحاسبي المالي غير مكتمل نوعا ما إضافة إلى أنه تم أخذ بمعايير المحاسبة الدولية بشكل مختصر جدا في بضعة أسطر ودون الإشارة إلى رقم المعيار

الدولي الذي أخذت منه تلك الفقرات وهذا ما شكل عائق وتحدي كبير في فهم النظام المحاسبي المالي سواء للمهنيين أو الباحثين الأكاديميين (Djelloul BOUBIR, 2015, pp. 13-14)

1.4.المعايير الخاصة بالكشوف المالية: (الجريدة الرسمية، 2008، الصفحات 22-37)

تعتبر القوائم المالية المستحدثة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف المستخدمين وعلى رأسهم المستثمرين، الدولة والمسيرين، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه من خلال تقديم صورة صادقة ومعبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. بالإضافة إلى توضيح حركة السيولة النقدية داخل المؤسسة وتقديم التبريرات الضرورية لفهم أهم الأحداث المالية، كما تساهم هذه القوائم في توحيد القراءة الدولية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية وهناك معياران في معايير المحاسبة الدولية المخصصان لعرض القوائم المالية هما (**IAS 1**) عرض القوائم المالية و (**IAS 7**) جدول التدفقات النقدية.

1.1.4.معيار عرض القوائم المالية IAS1:

أن الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي متطابقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع اختلاف في بعض المصطلحات وهذا ناتج عن تبني المرجعية الفرونكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجديد، أما شكلها ومحتواها فهو محدد بهدف تسهيل عملية المقارنة (ضمن جداول)، أما في معايير المحاسبة الدولية ليس لها شكل معين شريطة أن تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية.

- **<u>الميزانية</u>:** حدد النظام المحاسبي المالي طريقة عرضها، التي تعتمد بالأساس على تقسيم كل من الأصول والخصوم إلى عناصر جارية، وأخرى غير جارية، ويعتمد هذا التقسيم أساسا على المدة الزمنية لبقاء الأصل أو لاستحقاق الالتزام. وتقدر هذه المدة بإثنى عشرة (12) شهرا، بالإضافة إلى رؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للخصوم، يرتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة وهذا النوع من التقسيم لم يكن معمول به حسب النظام القديم. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزانية الجديدة تتضمن بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالسنة المالية التي أعدت فيها، بيانات السنة المالية السابقة لها، وذلك بغرض السماح بإجراء عمليات المقارنة.

- **جدول النتائج** عبارة بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتفصيل النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة. وهناك تطابق بين النظام المحاسبي والمعيار المحاسبي رقم IAS1 فيما يخص جدول النتائج فبحسب الفقرة 230 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 جدول النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح او خسارة، وقدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لتقديم جدول النتائج (نفس الطرق التي يقرها المعيار الدولي) هما:
- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش لإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي)؛
- وإما ترك الحرية للكيان بإعداده حسب الوظائف.

أما شكل عرضه فعلى عكس النظام المحاسبي المالي الذي حدد جدول فالمعيار الدولي لم يحدد أي تسلسل أو شكل لعرضه، ولكن يجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية (حسب الفقرة 82 من المعيار):

- الإيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية
- تكاليف التشغيل؛
- حصص الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر؛
- الأعباء الضريبية؛
- النتيجة من النشاطات العادية / غير العادية؛
- الربح او الخسارة للدورة الجارية؛
- **جدول حركة (تغيرات) رؤوس الأموال الخاصة**: حسب الفقرة 250 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات وهي نفسها العناصر المطلوب عرضها في القائمة حسب الفقرة 106 من المعيار الدولي ias1 والمرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛ أي ربح أو خسارة الفترة؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة في رؤوس الأموال، أي أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء إعتمادا على المعيار **IAS 8**؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، أي إجمالي مختلف عناصر إيرادات وأعباء الدورة المدرجة مباشرة ضمن حقوق الملكية؛
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد،...) أي العمليات الرأسمالية مع الملاك؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية أي رصيد الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة مع توضيح مختلف التغيرات التي طرأت عليها.
- **الملاحق (الملاحظات)** يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وتخص هذه المعلومات النقاط التالية:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، أي ملخص للسياسات المحاسبية المعتمد لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم الكشوف المالية، أي الإفصاحات عن الأصول والخصوم وأي معلومة تتعلق بحقيقة المركز المالي.

2.1.4.قائمة التدفقات النقدية IAS7 :

يقدم جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) معلومات حول مداخيل المؤسسة ومصاريفها الحاصلة خلال الدورة المالية كما يعتبر مؤشر على نجاعة المؤسسة في التسيير المالي، يعتبر من بين أكثر القوائم المالية انتشارا واستخداما في مختلف دول العالم نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها بالإضافة إلى الميزانية، وذلك بفضل قيمة وأهمية المعلومات التي يقدمها لمختلف المستخدمين من مسيرين، مستثمرين، محللين ماليين وإدارة الضرائب، ولقد نص النظام المحاسبي المالي الجديد على ضرورة إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، حيث يعتبر من بين القوائم المالية الإجبارية الواجب عرضها نهاية كل دورة مالية، كما ورد هذا الجدول ضمن القوائم النهائية الإلزامية التي نص عليها المعيار IAS1 أما محتواه وطريقة إعداده فقد تناولها المعيار IAS7 وهو متطابق تماما مع ما جاء به النظام الحاسبي المالي.

فبحسب الفقرة 240 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 الهدف جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، وبالتالي يقدم هذا الجدول مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها وتصنف في ثلث فئات:

- التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل؛
- التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الإستثمار؛
- التدفقات النقدية المرتبطة بالتمويل.

ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية بأسلوبين هما:

- **الأسلوب المباشر**: حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الإجمالية المدفوعة والمحصلة؛
- **الأسلوب غير المباشر**: يتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية:
  - العناصر غير النقدية مثل الإهتلاكات والمخزونات...؛
  - التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينون والدائنون والعمليات التشغيلية؛
  - باقي العناصر التي تعتبر أثارها النقدية خاصة بالأنشطة الإستثمارية أو التمويلية

2.4.المعيار الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية IAS10: (خالد جمال الجعارات، 2015، الصفحات 59-60)

يأخذ هذا المعيار أهميته من أن إعداد القوائم المالية وتدقيقها يتطلب فترة زمنية قد تمتد لعدد من الشهور بعد تاريخ إنتهاء السنة المالية، وأن هناك بعض المعلومات والأحداث قد تظهر خلال تلك الفترة يطلق عليها الأحداث اللاحقة والتي قد تكون لها إنعكاسات على محتوى القوام المالية، مما يتطلب أخذها بعين الإعتبار أو الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية، خاصة وإذا كانت تلك الحداث جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدمو القوائم المالية في إتخاذ القرارات السليمة وهنا يجب توضيحها عن طريق:

- طبيعة الحدث؛
- تقدير الأثر المالي لحدث أو ذكر عدم إمكانية تقديره.

وهو متطابق تماما مع ما جاء في نص قانون النظام الحاسبي المالي. حيث حسب الفقرة 260-8 والفقرة 230-8 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة للفترة السابقة للإقفال، فلا ضرر لإجراء تصحيح (تقويم) غير انه يجبب الإشارة(الإعلام) إليها في الملحق، أما إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذهما مستعملو الكشوف المالية هنا يجب توضيحها عن طريق طبيعة الحادث وتقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

3.4.تغيير السياسات المحاسبية، التقديرات وتصحيح الأخطاء IAS8 (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 87)

يرجع السبب الرئيسي لوضع هذا المعيار إلى أن إعداد القوائم المالية يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والأعراف والممارسات المحاسبية السائدة، كما يعتمد إعداد القوائم المالية في بعض الحالات على تقديرات الإدارة لبعض الأمو ر التي تؤثر على عناصر القوائم المالية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير المتداولة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها. ونظرا لوجود مرونة في تطبيق بعض المبادئ والأسس المحاسبية وفي تقديرات الإدارة لبعض البنود جاء هذا المعيار ليغطي ويوضح الأسس والمبادي الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى ذلك فإن المعيار يغطي كيفية معالجة الأخطاء التي يمكن أن تحدث في الفترات السابقة ويكون لها تأثير على مصداقية وملاءمة القوائم المالية. حيث يسمح للمؤسسة تغير في السياسات والطرق المحاسبية في الحالات التي يتطلبها القانون أو هيئة وضع المعايير المحاسبية وإذا كان ذلك من شأنه تقديم عرض أكثر ملاءمة للأحداث والعمليات في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة. وقد تبنى النظام المحاسبي المالي بنفس تعريف السياسات المحاسبية كما وردت ضمن المعيار IAS8 على أنها الإتفاقيات المحاسبية القاعدية، والخصائص النوعية، والمبادئ المحاسبية الأساسية، وكذا القواعد والممارسات والإجراءات الخاصة المطبقة من طرف كيان ما لإعداد الكشوف المالية وعرضها (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 87)، بالإضافة إلى شروط وجوب التغيير في السياسات والطرق المحاسبية.

وتعتبر الفقرة 138 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 مقابلة تماما لنطاق تطبيق المعيار الدولي حيث تنص على:

- تدرج تغييرات التقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل، في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضا، أي المعالجة المحاسبية لاختيار وتطبيق مختلف السياسات (الطرق) المحاسبية؛
- تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس، والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقدير كشوفها المالية، أي المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية؛
- يجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها، كتصحيح لانفتاح النتائج الغير موزعة، كيفية التعامل مع الأخطاء؛
- يثبت تأثير تغييرات التوجهات الجبائية المناسبة للسنة المالية الجارية في نتيجة السنة المالية. كما هو الحال المعيار الدولي يقر بأن الأثار الضريبية لتصويب الأخطاء المتعلقة بالفترات السابقة والتعديلات بأثر رجعي التي تتم عند إجراء تغييرات في السياسات المحاسبية فيتم تغطية المحاسبة والإفصاح عنها ضمن معيار المحاسبية الدولي IAS12 "ضرائب الدخل"

ما يمكن ملاحظته هو أن المعيار المحاسبي الدولي قد أسهب في شرح وبيان العديد من القضايا التي ترتبط بموضوع المعيار وهذا ما لم يتضمنه نص قانون النظام المحاسبي المالي الذي تضمن إشارات غير دقيقة.

4.4.الأدوات المالية: والإفصاح IFRS7:

تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح وفق المعيار IAS32 والإبقاء على الجزء المتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط في سنة 2007، كما تم بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في نة 2005، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد. وتعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32 . (نوال صبايحي، 2013)

وحسب نص الفقرة 122—1 إلى غاية 121-2 من القرار الصادر في 25 مارس 2009: عرف الأداة المالية على أنها عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لكيان واحد (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 11). وهو نفس التعريف الذي قدمه معيار المحاسبة الدولي IFRS7 إلا ان النظام المحاسبي المالي أخذ هذا الجزء بالذات من المعيار الدولي IAS32 ضمن مسودته المعدة في سنة 2004 ولم يدخل عليها أي تعديلات إلى غاية اليوم.

ويهدف IFRS7 إلى مطالبة الشركات بالإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من معرفة:

- أهمية الأدوات المالية لتقييم الأداء والوضع المالي للشركة؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية.

إلا ان المعيار الدولي كان أكثر تفصيلا من النظام المحاسبي المالي فيما يخص الإفصاحات تتعلق بالإفصاحات النوعية الخاصة بالمخاطر أهداف وسياسات الإدارة، والإفصاحات كمية تتضمن ملخصا لبيانات كمية مختصرة وإفصاحات عن المخاطر المختلفة (الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السعر).

5.تحليل النتائج:

يهدف النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية، ويظهر ذلك من خلال العديد من مفاهيمه المستنبطة من هاته المعايير بالإضافة على الأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبي المالي متطابقة مع أهداف معايير المحاسبية الدولية، فإعداد قوائم مالية بالإعتماد على النظام المحاسبي المالي سيمنحها صفة المصداقية والقبول العام لدى المتعاملين في الأسواق المالية الدولية وتسهل بذلك عمليات المقارنة وإتخاذ القرارات الإستثمارية حيث سيساعد هذا في فهم المناخ الإستثماري الجزائري وبالتالي إستقطاب إستثمارات أجنبية أكثر، كما سيطور ويرفع من مستوى المهنة ويفتح المجال أما خرجي الجامعات والمعاهد سوق العمل الدولية.

6.خاتمة:

مما سبق يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية قد حقق متطلبات الإفصاح الدولي ما يؤيد الفرضية المعتمدة للدراسة. حيث متطلبات الإفصاح التي وردت في المعايير المحاسبية الدولية حتى سنة 2004 ولكن دون التوسع في التفاصيل، وبسبب جموده وعدم مسايرته لمعايير المحاسبة الدولية هذا النجاح في تحقيق متطلبات الإفصاح الدولي أهميته. فكما هو معروف أن معايير المحاسبة الدولية تتميز بالتغير المستمر لتتماشى مع التطورات ولتحولات على الساحة الدولية، مثلا القيمة العادلة والإنتقادات التي وجهت لها بعد الأزمة المالية لسنة 2008 تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار المعيار IFRS13 خاص بالقيمة العادلة، سنة 2011، ... لذا وجب العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والتغيرات التي حدثت، وستحدث، في معايير المحاسبة الدولية، ولما لا فقد يساعد هذا في وضع معايير محاسبة جزائرية تتلائم مع بيئتها المحاسبية وذلك بإشراك كافة الفاعلين في مجال المحاسبة (مهنيين، أكاديميين وجهات حكومية).

7- قائمة المراجع

باللغة العربية

1-فتيحة صافو. (2016). ، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،،. ، *أطروحة دكتوراه*. كلية الاقتصاد جامعة شلف.

2-أحمد قايد نور الدين و سعيدي عبد الحليم،. (2015). مدى إلتزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات- ، العدد1. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.

3-الجريدة الرسمية. (2007). المادة 03 من نفس القانون رقم 07-11 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي والمالي. *جريدة رسمية* . الجزائر.

4-الجريدة الرسمية. (2008). المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11. ص ص: 22-37.

5-الجريدة الرسمية. (2009). - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

6-بن حركو غنية. (2015). ، التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي، العدد 44، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*،.

7-خالد جمال الجعارات. (2015). - ، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، ،. *مطبوعة جامعية*. كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،.

8-خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة. (2011). ، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي الماليSCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS،. *الملتقى الدولي حول الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية*. البليدة

9-رولا كاس لايقة،. (بلا تاريخ). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار،. *رسالة ماجستير*،. جامعة تشرين، سوريا.

10-زغدار أحمد وسفير محمد،. (2009). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)،، العدد 07 ، جامعة شلف الجزائر ،. *مجلة الباحث*.

11-صديقي مسعود، صديقي فؤاد. (2013). ، انعكاس النظام المحاسبي المالي scf على سياسات الإفصاح في الجزائر، . *ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*،. جامعة الوادي،.

12-عاشور كتوش. (2009). ، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (ISA/IFRS) في الجزائر، ، العدد السادس، جامعة شلف الجزائر،. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*.

13-عبد الكريم أبو مصطفى. (2002). *الإدارة والتنظيم*. القاهرة، مصر : مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع.

14-فتيحة بكطاش،. (2012). دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، ،. *رسالة دكتوره غير منشورة*. كلية الاقتصاد جامعة الجزائر3.

15-محمد فريد الصحن، و سعيد محمد المصري. (1997). *إدارة الأعمال* . مصر: الدار الجامعية .

16-معتز برهان جميل العكر. (بلا تاريخ). ، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني،. *رسالة ماجستير*،. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

17نوال صبايحي. (2013). ، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،. *الملتقى الدولي الثالث: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية*،. الوادي.

18-وليد ناجي الجيالي. (2007). ، *نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية*،،. الدانمرك.

باللغة الاجنبية

19-Djelloul BOUBIR. (2015). , *les provision comptables en SCF-IFRS fondements théorique exercice applicatifs, imprimé par Sarl Laser plus*, ,. alger.

20-Rabeh tafighoult. (2015). , *le system comptable financier –la comptabilité financière selon les normes comptable algériennes, 1er édition, Imprimé par EURL Aurès Emballages*. ,algére,.

21- http://rcweb.luedld.net/rc7/06-16A1705926.pdf

22- http://www.webreview.dz/IMG/pdf/14.pdf
23- http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias10consultéle 18/11/2016.
24- http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias8 consulté le 18/11/2016